

## الدرس الثمانون

نظرة تاريخية:

وفي هذا الصدد لابد من بحث موضوع مهم يلقي بأضوائه على كيفية ممارسة مهمة الاستنباط وعملية الاجتهاد، وهو أن نرى متى وكيف بدأ البحث في موضوع جواز أو عدم جواز تقليد الميت، وبالتالي بإمكاننا أن نفهم أنّ مثل هذه المسألة هل يمكنها أن تكون إجماعية أو ضرورية، أو لا؟

عندما نرجع إلى زمان الشيخ المفید (قدس سره) الذي يعدّ أول فقيه من قدماء الأصحاب، لا نجده في كتابه «المقنعة» يتعرض إلى هذه المسألة بتاتاً، وهكذا بالنسبة إلى السيد المرتضى (قدس سره) من فقهاء القرن الخامس وصاحب كتاب «الذریعة» في علم الأصول لا نجده يتعرض إلى هذا الشرط أی شرط الحياة في بحث شرائط المفتی، بل إنّ السيد المرتضى كتب كتاباً سمّاه «الانتصار» ذكر فيه خصوص فتاوى علماء الإمامية ولكنه لم يذكر فيه هذا الموضوع وأنّ هؤلاء

## صفحة 240

العلماء يشترطون الحياة في تقليد المجتهد، وبعده الشيخ الطوسي (قدس سره) (المتوفى 460 هـ) وصاحب كتاب «عدة الأصول» في علم الأصول لم يذكر في كتابه هذا مسألة حياة المجتهد وأنّ تقليد الميت غير جائز.

وبعد الشيخ الطوسي صل إلى زمان العلامة (قدس سره) الذي كتب كتاباً في الأصول باسم «مبادئ الوصول إلى علم الأصول» ولم يذكر بدوره في شرائط المجتهد شرط الحياة.

ونصل إلى ابن زهرة (المتوفى 585 هـ) وصاحب كتاب «غنية النزوح» حيث لم يذكر في كتابه هذا الشرط.

ثم المحقق الحلي (قدس سره) (المتوفى 676 هـ) صاحب «الشرائع» والذي كتب كتاباً في الأصول سمّاه «معارج الأصول» ولم يتطرق فيه إلى هذه المسألة اطلاقاً.

النتيجة: أننا ومن خلال التتبع لم نعثر على من يقول بهذه المسألة إلى زمان المحقق الكركي الذي يعتبر أول من طرح هذه المسألة وأفقي بعدم جواز تقليد الميت، والعجيب أنه ادعى أنّ هذا هو اتفاق الإمامية!!

وقد ذكر السيد حسن الصدر في كتاب (كلمة عمل العامل، ص293): إنّ المحقق الكركي كتب رسالة باسم «حرمة تقليد الميت» وحتى حرمة البقاء على التقليد بعد موته، وله رسالة أخرى أيضاً يفتني فيها بوجوب الاجتهاد على جميع العباد عند خلو الساحة عن المجتهدين.

وبعد المحقق الثاني (الكركي) نصل إلى المقدّس الأردبيلي (قدس سره) الذي كتب رسالة في الرد على الكركي باسم «رسالة في

وبعده الشهيد الثاني (قدس سره) (المتوفي 965 هـ) حيث كتب رسالة باسم «عدم جواز تقليد الميت» وإختار فيها عدم الجواز، وفي القرن الحادى عشر جاء صاحب المعالى وإختار عدم الجواز أيضاً، وفي القرن الثانى عشر جاء عدّة فقهاء ومنهم صاحب الوسائل وإختاروا جواز تقليد الميت، وكذلك الشيخ نعمة الله الجزائري

## صفحه 241

الذى كتب رسالة باسم «منبع الحياة في حجية قول المجتهدين للأموات».

ونصل إلى القرن الثالث عشر حيث صرّح الوحيد البهبهاني بعدم الجواز وقال لأول مرّة أنّ هذا مذهب الإمامية، ثم نصل إلى الميرزا القمي الذي قال بالجواز، ثم الشيخ الأنصاري الذي أفتى بعدم الجواز.

وهكذا نصل إلى القرن الحالى وهو القرن الرابع عشر حيث ذهب أكثر الفقهاء إلى عدم جواز تقليد الميت ابتداءً.

ويتبين من خلال هذا الاستعراض لرأي الفقهاء في هذه المسألة أنها لم تكن مطروحة قبل المحقق الثانى، وبعد ذلك الزمان كان البعض يفتى بالجواز والبعض الآخر يفتى بعدم الجواز، وبذلك يمكن القول بأنّ دعاء الإجماع في هذا المورد في غاية الإشكال، وهكذا الإشكال في من يقول بأنّ هذه المسألة من ضروريات الفقه الشيعي.

### رأى علماء أهل السنة:

ومن هنا يتبيّن أيضاً وجه الخلل في مقوله أنّ مشهور علماء العامة يرون جواز تقليد الميت ابتداءً، فلو تبعنا كلماتهم لوجدنا اختلافاً بينهم في هذه المسألة كذلك، وهذا هو السرّ في أنّ السيد المرتضى لم يذكر في كتابه «الانتصار» هذه المسألة، ونستعرض هنا عبارتين لعلماء العامة، أحدهما للشافعى حيث يقول: «المذاهب لا تموت بموت أربابها لأنّ قيام المذاهب بقيام الدليل الذى دلّ عليها»، والآخر من علماء أهل السنة المعاصرین حيث يقول: «إنّ هذا رأى الأكثرين من فقهاء أهل السنة» أي يجوز تقليد الميت، وهذا هو أحد الأقوال لديهم.

القول الآخر: جواز تقليد الميت فقط في صورة عدم وجود المجتهد الحي، وهذا هو ما يقوله الشيعة أيضاً.

القول الثالث: جواز تقليد الميت بشرط وجود الناقل لفتواه من المجتهدين،

## صفحه 242

وهذا القول هو ما يراه أهل السنة حالياً والمعرف بينهم في العصور المتأخرة.

القول الرابع: للشوکانی حيث قال بأنّ المعروف بين فقهاء أهل السنة اشتراط الحياة في المفتى، وقال الفخر الرازى في «المحصل في علم الأصول» فان حکى عن ميت لم يجز له الأخذ بقوله، لأنّه لا قول للميت.

أما «الغزالى» فقد نقل عنه الفخر الرازى بأنه قال بإجماع أهل الأصول على المنع من تقليد الأموات، وقد ذكر ذلك عللاً:

منها: أنّ الميت ليس من أهل الاجتہاد كمن تجدد فسقه بعد عدالته.

ومنها: لأنّ قوله وصف له وبقاء الوصف بعد زوال الأصل محال.

ومنها: لو كان حيًّا لوجب عليه تجديد الاجتهاد، وعلى تقدير تجديده لا يتحقق بقائه على القول الأول، ولذا فتقليده بناءً على وهم أو تردد، والقول بذلك غير جائز.

النتيجة: مع وجود الاختلاف بين أهل السنة في هذه المسألة لا يصح القول بأنّ عدم الجواز مما انفرد به الإمامية، أو من ضروريات مذهبهم، وعليه فالإجماع المدعى غير صحيح، وأنّها من الضروريات غير صحيح أيضاً.

### الدليل الثاني على اشتراط الحياة:

ما أورده صاحب الفصول<sup>(1)</sup> في شرائط المفتى من الاستدلال بالنصوص، فعندما نستعرض الأدلة اللغوية كآية النفر: (فَأَوْلَوْ نَفَرْ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَنَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلَيُنَذِّرُوا قَوْمَهُمْ...)<sup>(2)</sup>، ظاهره في أنّ الفقيه المنذر حيًّا والإذنار فعلي، أي أنّ الفقيه منذر بالفعل، وقوله (لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ) ظاهر في فعلية الحذر أيضاً. وبعبارة أخرى أنّ فعلية الحذر تابعة لفعلية الإنذار.

1 - الفصول، ص. 419.

2 - سورة التوبة، الآية 122.

## صفحه 243

آية السؤال كذلك حيث تقول: (...فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ)<sup>(1)</sup>، وبقرينة الحكم والموضوع يتبيّن أنّ الأموات لا يمكن السؤال منهم والرجوع إليهم.

أما الروايات فقد أورد في الاحتجاج قوله(عليه السلام): «أما من كان من الفقهاء صائناً...»، ولا معنى لأن يكون الميت صائناً لنفسه وحافظاً لدینه، وهكذا قوله(عليه السلام): «انظروا إلى رجل منكم يعرف شيئاً من قضائاناً»، أو «نظر في حرامنا وحالنا» فكلها ظاهرة في الفعلية والحياة، وهذا يدل على أنّ أدلة التقليد لا تشتمل تقليد الميت.

### المناقشة:

وهنا يرد على هذا الاستدلال عدّة إشكالات:

الإشكال الأول: ما أورده صاحب الكفاية من أنّ هذه الأدلة لا إطلاق لها لتشتمل ما نحن فيه، فهي ليست في مقام بيان الشرطية الحياة في المجتهد بل في مقام إثبات أصل مشروعية التقليد، وهذا إشكال متين.

الإشكال الثاني: سلّمنا، ولكنّها لا تنفي حجّية قول الميت، فالآية تقرر حجّية قول المفتى الحي، وليس لدينا جملة شرطية هنا حتى يقال بحجّية مفهوم الشرط.

الإشكال الثالث: تقرر في الأصول أنّ فعلية كل شيء بحسبه، فمن كانت لديه ملحة معينة لأن ذهب إلى المدينة وتفقه وأنذر مرّة أو مرتين ثم جلس في بيته، فهل يصح القول أنه ليس بمنذر فعلًا؟ فملك الفعلية مختلف كل شيء بحسبه، وهكذا الكلام في أهل الذكر في قوله «فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ» فلوقرأنا كتاباً لأهل الذكر ألا يصدق على ذلك أنه سؤال ورجوع إلى أهل الذكر؟

1 - سورة النحل، الآية 43.

